

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية بدائرة المالية - حكومة دبي



مقابل ارتفاعها على أساس سنوي بنسبة 7%: انخفاض أسعار المنازل في دبي 4% خلال الربع الثاني

أظهر مؤشر شركة الاستشارات العقارية العالمية "كوليرز انترناشيونال" اليوم تراجع متوسط أسعار المنازل في دبي خلال الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 4% وهو الانكماش الأول الذي يسجله المؤشر على أساس ربع سنوي في 12 شهراً. وانخفض المؤشر خمس نقاط من أصل 119 نقطة في الربع الأول متراجعاً إلى 114 في الربع الثاني من العام الحالي إذ بلغ متوسط سعر المنازل 1014 درهماً للقدم المربعة أي 10915 درهماً للمتر المربع خلال الربع الثاني بعد بلوغه 1061 درهماً للقدم المربعة بمعدل 11420 درهماً للمتر المربع. وأظهر المؤشر ارتفاعاً في القيم العامة لأسعار المنازل على أساس سنوي بنسبة 7% رغم التراجع في الربع الثاني من العام وذلك مقارنة بالربع الثاني من العام الماضي 2009. وحذرت "كوليرز انترناشيونال" من احتمال وجود زيادة مرتقبة في عدد المنازل المعروضة إلى جانب انخفاض إيرادات المنازل المؤجرة ما يسبب ضغطاً على الأسعار ويتجه بها إلى مزيد من الانخفاض في الفترة المقبلة. وقال المدير الإقليمي للشركة إن انخفاض 4% في الربع الثاني العام الحالي هو "تغيير متواضع نسبياً بالمقارنة مع التقلبات الشديدة التي سجلها المؤشر في عامي 2008 و2009 عند ارتفاع أسعار المنازل بنسبة 50% قبل الهبوط إلى مستويات 2007". وتتوقع الشركة طرح نحو 33 ألف وحدة سكنية في السوق بحلول نهاية هذا العام انخفاضاً من تقديراتها السابقة بطرح 41 ألف وحدة عقب تأخر أو إعادة جدولة شهما عدد من المشاريع في دبي ونظراً لسجل دبي العقاري فقد يتأخر تسليم عدد كبير من هذه الوحدات حتى عام 2011. وأشار ألبرت إلى وجود أكثر من 340 ألف عقار سكني في دبي بمعدل إشغال 87% متوقعاً انخفاضاً في هذا المعدل لعدم استطاعة السوق استيعاب الأعداد الإضافية من الوحدات العقارية ما لم يزد عدد السكان أو إبطاء دخول هذه الوحدات العقارية الجديدة للسوق. وأظهر المؤشر الذي تم تجميعه باستخدام بيانات حقيقية لتعاملات رهن عقاري من مجموعة من المؤسسات المالية زيادة في عدد التعاملات بنسبة 15% في الربع الثاني من 2010 مقارنة بالربع الأول من العام نفسه. وقالت شركة "كوليرز انترناشيونال" إنه بالرغم من هذه الزيادة فلا تزال السوق تشهد طلباً بطيئاً متركزاً على المستخدم النهائي وموجهاً نحو المشاريع السكنية القائمة ذات البني التحتية والمرافق المكتملة.

المصدر: الأسواق.نت

دبي.. مبيعات الصكوك الوطنية تتجاوز مليار درهم في النصف الأول

حققت شركة الصكوك الوطنية ومقرها دبي، مبيعات فاقت مليار درهم خلال النصف الأول من العام الحالي 2010، حيث ازداد عدد عملاء الشركة إلى أكثر من 590 ألف شخص بزيادة نسبتها 5%، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وهو ما يشكل 8.5% من سكان دولة الإمارات. وأفادت الشركة في بيان صادر عنها أن برنامج الادخار المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، عزز عدد الإناث المدخرات ليصل إلى نحو 145 ألفاً يحملن صكوكاً بقيمة 1.1 مليار درهم. وبلغ عدد حملة الصكوك القصر حوالي 94 ألفاً يحملون صكوكاً بقيمة 350 مليون درهم وزاد عدد المواطنين الإماراتيين ليصل إلى نحو 168 ألفاً مع مدخرات تزيد قيمتها على مليار درهم. وقال الرئيس التنفيذي لشركة الصكوك الوطنية محمد قاسم العلي إن الشركة تركز حالياً على مساعدة مزيد من الناس على التحكم في شؤونهم المالية وترسيخ عادة الادخار من خلال تقديم خطط ادخار مجزية وأمنة فضلاً عن تقديم النصح حول منتجات الحماية المالية ومن ضمنها منتجات التكافل. ولفت إلى أن تنوع الجنسيات الحاملة للصكوك الوطنية ارتفع بشكل ملحوظ من 91 إلى 191 جنسية نتيجة لإدراك مزيد من الوافدين بمنافع الادخار.

المصدر: الأسواق.نت

الدولية



توقع ارتفاع الاستثمارات الأجنبية بالعالم إلى 2 تريليون دولار في 2013

صفحة 02

تباطؤ جديد لمعدل نمو الإنتاج في الصين

صفحة 02

الإقليمية



ارتفاع ودائع بنوك سلطنة عُمان 7% في مايو الماضي

صفحة 03

البنوك السعودية تواصل تنظيف محافظ قروضها..

صفحة 03

الوطنية



21.6 مليار دولار حجم الاستثمار السياحي في الإمارات خلال 2010

صفحة 04

محاكم مركز دبي المالي تلغي الحد الأدنى في لجنة "المطالبات الصغيرة"

صفحة 04

المقال الأسبوعي : المشروعات الصغيرة والمتوسطة

صفحة 05



2 أغسطس 2010

«الأونكتاد»: توقع ارتفاع الاستثمارات الأجنبية بالعالم إلى 2 تريليون دولار في 2013

توقع استریت سالستاروفا الخبير بشؤون الاستثمار بمنظمة الأونكتاد ارتفاع الاستثمارات الأجنبية على المستوى العالمي لتصل إلى 1.2 تريليون دولار عام 2010، وما بين 1.3 إلى 1.5 تريليون دولار عام 2011، وما بين 1.2 إلى 2 تريليون دولار عام 2013. لتعود إلى ما كانت عليه في عام 2007 وقبل الأزمة المالية العالمية. وكشف في مؤتمر صحفي عن تراجع الاستثمار الأجنبي على المستوى العالمي حيث تراجع بنحو 44% في الدول المتقدمة خلال عام 2009 ليصل إلى 566 مليار دولار، وفي الدول النامية انخفضت الاستثمارات بنحو 24% لتصل إلى 478 مليار دولار وفي إفريقيا انخفض بنسبة 19% ليصل إلى 59 مليار دولار، وانخفض في جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا بنسبة 17% ليصل إلى 233 مليار دولار وانخفض في غرب آسيا بنسبة 24% ليصل إلى 68 مليار دولار، وانخفض في اقتصاديات تمر بمرحلة انتقال (جنوب شرق أوروبا ورابطة البلدان المستقلة) بنسبة 43% لتصل إلى 70 مليار دولار. ورصد أكبر دول مصدرة للاستثمارات الأجنبية تتمثل في الولايات المتحدة والصين وفرنسا وهونج كونج والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي وألمانيا، والسعودية والهند وبلجيكا. وجاءت أكبر دول متلقية للاستثمارات الولايات المتحدة وفرنسا واليابان وألمانيا وهونج كونج والصين والاتحاد الروسي وإيطاليا وكندا والنرويج. وأضاف أن الاستثمارات الضارة بالبيئة (مثل مصانع الاسمنت) تلجأ إلى الدول النامية للتهرب من اللوائح البيئية في البلدان المتقدمة، مشيراً إلى أن الدول النامية تسعى للمطالبة بتطبيق اللوائح للحد من الاستثمارات التي تضر بالبيئة.

المصدر: أرقام

تباطؤ النمو الأمريكي في الربع/2 بسبب ارتفاع الواردات

أظهر تقرير حكومي تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي في الربع الثاني حيث أدى نشاط الاستثمار الرأسمالي للشركات إلى زيادة الواردات بأسرع وتيرة لها منذ الربع الأول من عام 1984. وقالت وزارة التجارة في تقريراتها الأولية أن الناتج المحلي الإجمالي نما 2.4 بالمائة على أساس سنوي بعد نموه بنسبة 3.7 بالمائة معدلة بالزيادة في الربع المنتهي في مارس. وكانت الحكومة الأمريكية قد توقعت في السابق أن يبلغ معدل النمو 2.7 بالمائة في الربع الأول من العام. وبهذا يكون الاقتصاد الأمريكي الذي يشق طريقه للخروج من أطول وأشد ركود يواجهه منذ الثلاثينات قد حقق نمواً في أربعة فصول متتالية. لكن النمو كان متواضعاً بحيث لم يؤثر على معدل البطالة المرتفع. وتباطأ النمو في الربع الثاني بفعل زيادة الواردات بنسبة 28.8 في المائة مما طغى على نمو الصادرات بنسبة 10.3 في المائة. ومحا هذا العجز التجاري الأخذ في الاتساع 2.78 نقطة مئوية من النمو وهو أكبر طرح منذ الربع الثالث من 1982. لكن بعيداً عن النشاط التجاري كانت هناك بعض التفاصيل المشجعة في التقرير. فقد ارتفع النشاط الاستثماري للشركات بمعدل 17 في المائة وهي أكبر زيادة منذ الربع الأول من 2006 وذلك بعد ارتفاعه بمعدل 7.8 بالمائة في الربع السابق. وكان النمو في الربع الثاني مدعوماً أيضاً ببناء المنازل الجديدة الذي ارتفع بمعدل 27.9 بالمائة بعد أن شكل عبئاً على الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول مما يعكس قفزة في نشاط البناء. ومن بين النقاط المثيرة للقلق التي أظهرها التقرير أن نمو إنفاق المستهلكين لم يكن قوياً. ونما إنفاق المستهلكين 1.6 بالمائة في الربع الثاني بعد أن نما بنسبة 1.9 بالمائة معدلة في الربع الأول. ومع إشباع جانب كبير من الطلب المحلي بالواردات زادت مخزونات الشركات الأمريكية. ونمت المخزونات بمقدار 75.7 مليار دولار في الربع الثاني بعد زيادة قدرها 44.1 مليار دولار في الربع الأول. وباستثناء الزيادة في المخزونات - التي يمكن أن تقلص الإنتاج في المستقبل - يكون الاقتصاد قد نما بمعدل 1.3 بالمائة فقط في الربع الثاني.

المصدر: رويترز

تباطؤ جديد لمعدل نمو الإنتاج في الصين والمركزي يتعهد باستقرار السياسة النقدية في النصف الثاني

تباطأ قطاع الصناعات التحويلية الضخم في الصين الشهر الماضي فيما أبقت الحكومة على القيود المفروضة على الائتمان وتمسكت بجهودها الرامية للحيلولة دون المضاربة على العقارات. وقال الاتحاد الصيني للإمداد والمشتريات أن مؤشر مديري المشتريات الرسمي انخفض لأقل مستوى في 17 شهراً في يوليو تموز ليصل إلى 51.2 نقطة من 52.1 في يونيو. والقراءة قريبة من متوسط التوقعات في استطلاع شمل 11 اقتصادياً وجاء عند 51.1 نقطة. وذكر تينغ لو الاقتصادي من بنك أمريكا ميريل لينش في هونج كونج "يتباطأ الاقتصاد الصيني بصفة أساسية نتيجة تشديد الإجراءات الخاصة بالعقارات ولكن التباطؤ ليس خطيراً كما توقع البعض." كما أعلن بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) أنه سيلتزم بسياسة نقدية ميسرة نسبياً في النصف الثاني من العام مع التركيز على تنفيذ السياسة بمرونة. وقال البنك في بيان على موقعه أنه سيجتمع بين الأدوات المختلفة لسياسته ومن بينها عمليات السوق المفتوحة والاحتياطي الإلزامي بشكل ملائم لتحسين إدارة السيولة المصرفية بصورة أكبر. ويتفق البيان مع موقف البنك المعلن مسبقاً. واستبعد المسؤولون الاقتصاديون في الصين أي تغييرات كبرى في الأشهر المقبلة وتعهدها مراراً بالحفاظ على اتساق واستقرار السياسة المالية والنقدية. وقال البنك المركزي "سنطبق سياستنا المالية الميسرة نسبياً ونحقق توازناً بين النمو الاقتصادي وتعديل هيكل الاقتصاد وإدارة توقعات التضخم." ولخص البيان اجتماع قيادات البنك بشأن كيفية تنفيذ التوجيهات الأخيرة للمكتب السياسي للحزب والحكومة. وقال المكتب السياسي أنه سيبقي على سيطرته على السوق العقارية المزدهرة مع دعم نمو مستقر للصادرات لتعزيز تعافي البلاد.

المصدر: رويترز

2 أغسطس 2010

ارتفاع ودائع بنوك سلطنة عُمان 7% في مايو الماضي

أظهرت إحصاءات عُمانية رسمية ارتفاع القيمة الإجمالية للودائع الخاصة لدى البنوك التجارية في السلطنة بنهاية شهر مايو من العام الحالي بنسبة 7.7%، لتصل إلى 7 مليارات و47.4 مليون ريال مقارنة بـ 6 مليارات و542.9 مليون ريال خلال نفس الفترة من عام 2009 (الدولار يساوي 0.38 ريال عماني). وذكرت النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي العماني أن القيمة الإجمالية لتلك الودائع بنهاية مايو من العام الحالي تمثلت في ودائع الأجل التي بلغت قيمتها 3 مليارات و55.4 مليون ريال، وودائع التوفير التي بلغت ملياراً و958.8 مليون ريال، وودائع تحت الطلب التي بلغت قيمتها ملياراً و944 مليون ريال. وأوضحت أن القيمة الإجمالية لتلك الودائع منها 6 مليارات و459.6 مليون بالريال و587.8 مليون بالعملة الأجنبية. وعن المؤشرات المصرفية للبنوك التجارية بالنسبة المثوية بنهاية شهر مايو من العام الحالي، ذكرت النشرة أن نسبة مجموع النقد والمقاصة إلى الودائع بالريال بلغ مقدارها 12.5%، في حين بلغت نسبة مجموع النقد والمقاصة إلى إجمالي الودائع 10.9%، فيما بلغت نسبة مجموع القروض إلى الودائع 102.5%. وبلغت نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الودائع 13.3%، في حين بلغت نسبة الموجودات الأجنبية إلى إجمالي الموجودات 13.1%، وعن نسبة المطلوبات الأجنبية إلى إجمالي المطلوبات فقد بلغت 12.8%. كما بلغت نسبة الودائع تحت الطلب الخاصة إلى جملة الودائع الخاصة 27.7%، فيما بلغت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الودائع 18.5%، في حين بلغت نسبة المخصصات والفوائد المحتجزة إلى إجمالي الائتمان حوالي 4.2%.

المصدر: كونا

البنوك السعودية تواصل تنظيف محافظ قروضها..

جنبت ثلاثة بنوك سعودية مخصصات لخسائر القروض في الربع الثاني من العام مع مواصلة القطاع المصرفي السعودي تنظيف محافظ قروضه التي تأثرت سلباً من جراء تخلف شركات محلية عن سداد ديون. وأظهرت بيانات للبورصة يوم السبت أن مجموعة سامبا المالية ثاني أكبر بنك سعودي من حيث القيمة السوقية جنبت 57.4 مليون ريال (15.31 مليون دولار) لخسائر القروض في الربع الثاني انخفاضاً من 97.9 مليون ريال قبل عام. كان صافي ربح سامبا تراجع 1.9 بالمائة في الربع الثاني بسبب انخفاض دخل الإقراض. وفي غضون ذلك رفع البنك السعودي للاستثمار وهو منافس أصغر بكثير مخصصاته للقروض الرديئة في الربع الثاني لأكثر من أربعة أمثالها إلى 300 مليون ريال قياساً إلى الفترة ذاتها من العام الماضي. وتراجع صافي أرباح البنك 88 بالمائة في الفترة نفسها. كان سامبا من بين عدد قليل من البنوك السعودية التي جنبت في نهاية 2009 مخصصات أعلى من قروضها المتعثرة. وبحسب بيانات مالية نشرتها صحف سعودية رفع البنك الأهلي التجاري غير المدرج والمملوك للدولة وهو أكبر بنك سعودي من حيث الأصول مخصصاته لخسائر القروض 44 في المائة في الربع الثاني لتصل إلى 613 مليون ريال. وارتفع صافي ربح الأهلي التجاري 3.4 بالمائة في الربع الثاني. وممرت البنوك السعودية بعام صعب في 2009 عندما تأكلت الربحية بسبب مخصصات القروض المتعثرة. وتضاعفت تلك المخصصات بالمقارنة مع العام السابق لتصل إلى حوالي 11 مليار ريال مع تعرض عدد من الشركات السعودية والإقليمية لمشاكل مالية. وزادت مخصصات خسائر القروض إلى 1.5 في المائة من إجمالي الائتمان المصرفي في 2009 ارتفاعاً من 0.67 في المائة في 2008. وارتفعت القروض المتعثرة إلى أكثر من ثلاثة في المائة من إجمالي الائتمان المصرفي في 2009 أي نحو مثلي مستواها في 2008.

المصدر: رويترز

مصر تُبقي أسعار الفائدة دون تغيير مع تسارع النمو

أبقى البنك المركزي المصري أسعار الفائدة الرئيسية لليلة دون تغيير بعد إعلان الحكومة تسارع النمو الاقتصادي إلى 5.9% على أساس سنوي. وقرار لجنة السياسة النقدية بالبنك بإبقاء أسعار الفائدة دون تغيير هو السابع من نوعه منذ أن خفضت الأسعار في آخر مرة في سبتمبر. وتوقع محللون أن تبقى لجنة السياسة النقدية في البنك الأسعار دون تغيير. وأكدت اللجنة رؤيتها القائلة إنه رغم التضخم المرتفع إلا أن الضغوط التضخمية لا تزال محدودة. وأضافت أن التضخم السنوي في أسعار المستهلكين في الحضر والذي بلغ 10.7% في يونيو (حزيران) يعكس أثر الصدمات غير المواتية التي طرأت على أسعار الفاكهة والخضراوات في العام الماضي. وأشارت إلى أنه "في ذات الوقت ظل المعدل السنوي للتضخم الأساسي في الحدود المقبولة للبنك المركزي المصري عند مستوى 6.7% في يونيو 2010". ويقول محللون إن الحدود المقبولة للتضخم الأساسي بالنسبة للبنك المركزي المصري رغم أنها لم تعلن من قبل بين 6 و8%. ولم يطرأ على بيان لجنة السياسة النقدية تغيير يذكر مقارنة مع نظيره الخاص بالاجتماع السابق الذي عقد في 17 يونيو. وأبقى البنك سعر الفائدة على الإقراض لليلة مستقراً عند 9.75% وعلى الودائع عند 8.25%، كما ترك سعر الخصم دون تغيير عند 8.5%. وقالت مصر إن اقتصادها نما 5.9% في الربع الأخير من 2009-2010 ارتفاعاً من 5.8% في الربع الثالث و5.1% في الربع الثاني. وقال وزير التنمية الاقتصادية المصري عثمان محمد عثمان إن من المرجح أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة 6.5% على الأقل في السنة المالية الحالية التي بدأت في أول يوليو.

المصدر: رويترز

2 أغسطس 2010

«الإمارات للحديد» و «القابضة العامة» تحصلان على قروض والتزامات بـ 8 مليارات درهم

حصلت شركة الإمارات لصناعات الحديد والشركة القابضة العامة على قروض والتزامات تمويل بقيمة 8 مليارات درهم (2.2 مليار دولار) من مؤسسات غربية ومصارف تجارية وإسلامية لاستكمال تمويل مشروعات «الإمارات للحديد» التوسعية، بحسب بيان صحفي. وقال مدير عام «القابضة العامة» إنها استكملت عملية تمويل قرض بـ 1.83 مليار درهم (500 مليون دولار) في الأول من شهر يوليو الماضي لتمويل توسعات «الإمارات للحديد» مع برنامج تمويل الصادرات الذي ترعاه الحكومة الإيطالية. من جهة أخرى، نجحت شركة الإمارات لصناعات الحديد في الحصول على التزامات بقروض مالية من مصارف تجارية تقليدية وأخرى إسلامية بقيمة 1.7 مليار دولار (ما يوازي 6.25 مليار درهم) لتمويل مشروعاتها التوسعية واحتياجاتها العملية، وأظهرت إحصائيات أصدرتها الشركة الأسبوع الماضي أن إنتاجها لحديد التسليح خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي قد ارتفع بنسبة 26% مقارنة بالعام الذي سبقه، في الوقت الذي حقق فيه إنتاج الشركة للفاثات أسلاك الحديد ارتفاعاً كبيراً وصلت نسبته إلى 283% خلال الفترة المذكورة. وأوضحت الإحصائيات أن صادرات الشركة لتلك المنتجات قد تضاعفت خلال النصف الأول من العام الحالي، علماً بأن الشركة تبيع حوالي 80% من إنتاجها للأسواق المحلية، فيما تقوم بتصدير 20% إلى دول عدة مثل الأردن والمملكة العربية السعودية والكويت وعمان والهند والصين والشرق الأقصى وباكستان.

المصدر: الاتحاد

21.6 مليار دولار حجم الاستثمار السياحي في الإمارات خلال 2010

قدر مجلس السفر والسياحة العالمي إجمالي حجم الاستثمار في القطاع السياحي بدولة الإمارات بنحو 79.3 مليار درهم (21.6 مليار دولار) العام الحالي، حسب البيانات الاقتصادية المحدثة على الموقع الإلكتروني للمجلس. وتوقع المجلس نمو إجمالي الاستثمار إلى 22.5 مليار دولار للعام المقبل و25.4 مليار دولار لعام 2012 وحسب تعريف المجلس، فإن حجم الاستثمار يشمل النفقات الثابتة للاستثمار من قبل مقدمي الخدمات للسياحة والسفر والمؤسسات الحكومية لتوفير المرافق والمعدات الرأسمالية والبنية التحتية للزوار. وتوقع مجلس السياحة والسفر العالمي أن يبلغ عدد السياح القادمين إلى الإمارات العام الحالي نحو 7.6 مليون سائح. وبين المجلس حسبما أورد موقع "أرقام امس"، أن عدد زوار الإمارات من المتوقع أن ينمو ليصل إلى 8.1 مليون زائر العام المقبل ليصل إلى 9.4 مليون زائر العام 2012 وتوقعت جهات حكومية سياحية في دولة الإمارات نمواً في عدد النزلاء العام الحالي، بعد تحقيق معدلات نمو واضحة في عدد النزلاء خلال الأشهر الأولى من العام الحالي وإلى النصف الأول من العام. وفي إمارة دبي، فقد بلغ عدد نزلاء الفنادق في الربع الأول من العام الحالي نحو 2.09 مليون نزير مقارنة مع 1.9 مليون نزير في الفترة ذاتها من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت 5.1 في المائة. وعلى صعيد عالمي، توقع المجلس وفقاً لبياناته الاقتصادية أن يبلغ عدد السياح حول العالم للعام الحالي 1.67 مليار سائح مقارنة مع 1.63 مليار سائح العام 2009 وتوقع نموه ليصل إلى 1.7 مليار سائح للعام 2011 و1.8 مليار سائح للعام 2012.

المصدر: السياسة الكويتية

بشرط موافقة أطراف النزاع: محاكم مركز دبي المالي تلغي الحد الأدنى في «لجنة المطالبات الصغيرة»

ألغت محاكم مركز دبي المالي العالمي الحد الأدنى للمطالبات اللازم للتقدم بالنزاع إلى لجنة المطالبات الصغيرة، بشرط موافقة كافة أطراف النزاع على تطبيق هذا التسهيل، بحسب بيان صحفي. ووقع مايكل هوانج، رئيس المحاكم الجديد لمحاكم مركز دبي المالي العالمي، وهي محاكم مستقلة تعمل وفق القانون الأنجلوسكوني في مركز دبي المالي العالمي، أمس القرار - وهو الأول له -، والذي ألغى الحد الأدنى للجنة المطالبات الصغيرة والذي كان 100 ألف درهم في السابق، حيث صدر القرار عقب فترة استشارية بدأت في أبريل 2010، وهذه المحاكم هي نظام قضائي مستقل يتمتع بالسلطات القضائية اللازمة لحل القضايا الناشئة ضمن نطاق مركز دبي المالي العالمي. وتعد لجنة المطالبات الصغيرة هي الأولى من نوعها في المنطقة حيث تقدم لأطراف النزاع سرعة إصدار حكم المحكمة دون الحاجة إلى توكيل محام، وقد أثبتت هذه التجربة نجاحها وفعاليتها لا سيما في حل النزاعات المتعلقة بالعمل والديون، حيث تمكنت من تسوية أكثر من 90% من أصل 150 قضية خلال ثلاثة أسابيع فقط. وقال البيان إن زيادة النطاق القضائي من شأنها السماح برفع قضايا العمل مهما كانت قيمتها، شريطة أن يوافق كافة أطراف النزاع على تطبيق هذا التسهيل الذي يتفق مع رؤية المحكمة لضمان الوصول إلى خدمات قضائية تتمتع بالكفاءة والشفافية والعدل، كما يمكن رفع النزاعات غير المرتبطة بالعمل والتي لا تزيد قيمتها على 500 ألف درهم، والتي كانت 100 ألف درهم في السابق، شريطة أن يوافق كافة أطراف النزاع على تطبيق خدمة هذه المحاكم، وتفيد هذه التغييرات المجتمع التجاري لمركز دبي المالي العالمي حيث تطبيق العدل بكفاءة إلى جانب تأكد الشركات والموظفين من الحفاظ على حقوقهم القانونية. وقال مايكل هوانج في البيان "أثبتت لجنة المطالبات الصغيرة جدارتها في الفصل في النزاعات بأسلوب مباشر وعالي الكفاءة وبتكلفة أقل، وسيكون هناك إقبال من الكثيرين لجوء لمثل هذا النوع من القضاء السريع. تأسست لجنة المطالبات الصغيرة من الأساس لتسهيل الوصول إلى محاكم مركز دبي المالي العالمي من خلال الإجراءات القضائية ذات التكاليف المنخفضة والسريعة والخاصة، ومن شأن القرار الجديد زيادة احتمالية تقديم الخدمة الجديدة إلى أطراف النزاع". ومن جانبها قالت أمانة العويس، مسجل لجنة المطالبات الصغيرة ونائب المسجل في محاكم مركز دبي المالي العالمي: "القرار يؤكد أن لجنة المطالبات الصغيرة تركز جهودها للبت في الطلبات المتغيرة لأطراف النزاع ومجتمع مركز دبي المالي العالمي، أما بالنسبة للنطاق الممتد فيجعل لجنة المطالبات الصغيرة الأكثر إقبالاً على مستوى العالم، وهذا شيء يدعو للفخر ويستحق منا السعي للحفاظ عليه".

المصدر: الاتحاد



2 أغسطس 2010

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع اقامتها، وكذلك المشاريع المتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة. ونظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد - على الصعيدين الرسمي والأهلي - بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، يقل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.

أولاً تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

بات في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة" و"متوسطة" هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة. فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة. ويتم تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة اعتماداً على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط من المعيارين معاً، وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أو معايير أخرى. فالبنك الدولي على سبيل المثال يعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً، وتعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملاً. وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا وفرنسا تعتبر المنشأة صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى 500 عامل، في السويد لغاية 200 عامل، في كندا وأستراليا حتى 99 عاملاً،

ثانياً خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن لهذه الصناعات دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية. وعلى الرغم من الجدل القائم حول قدم أو حداثة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فقد تبين أن هذه الصناعات قديمة لأنها كانت النواة والبدية لحركة التصنيع فعلى سبيل المثال إن شركة بينيتون للألبسة (United Colors of Benetton)، بدأ صاحبها بالعمل على ماكينة خياطة واحدة في مدخل العمارة التي يسكنها وكان يجمع بواقي القماش من المصنع ويحيكها على شكل ملابس جاهزة. وما توصلت إليه من هذه المشروعات تطور واتساع، وهي كذلك جديدة من حيث استحوادها على الاهتمام الأكبر من جانب المهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وعلى الرغم من هذا التباين في ترتيب الأولوية التي تتمتع بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تستحوذ على خصائص معينة تميزها عن غيرها من الصناعات، وهي كما يلي:

1. مالِك المنشأة هومديرها، إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبية على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.
2. انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3. الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/ العمل.
4. ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملائمته لأصحاب هذه المشروعات، حيث أن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.
5. تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها.
6. الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدراً جيداً للإدخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال.
7. المرونة والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.
8. صناعات مكملة Subcontractors للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها.
9. صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية، نظراً لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.
10. الافتقار إلى هيكل اداري، كونها تدار من قبل شخص واحد مسؤول إدارياً ومالياً وفنياً.



2 أغسطس 2010

11. تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة.

يلاحظ مما تقدم أن خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي، غير أن الجوانب السلبية في هذه المشروعات لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها وهو ما سيتم تفصيله أيضاً في هذه الورقة. أما ما يجب التأكيد عليه هنا فهو أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها الاستمرار مدة طويلة دون تحقيق أرباح، ولكنها سرعان ما تنهار حين تواجهها دفعة مالية حرجة، ولذلك فإن التدفقات النقدية المباشرة لمثل هذه المشروعات أكثر أهمية من حجم الربح أو عوائد الاستثمار.

ثالثاً دور ومساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات الوطنية:

جرت العادة أن يتم قياس دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي المساهمة في التشغيل، الإنتاج وحصتها من العدد الكلي للمنشآت في الاقتصاد. وتظهر أهم المزايا لهذه المنشآت فيما يلي:

1. توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.
2. تعتبر هذه المنشآت المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.
3. هذه المنشآت هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة، مثلاً شركة بنيتون، بناسونيك...
4. تمتاز هذه المشروعات بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة.
5. هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.
6. تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجديدة.

رابعا المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل، وهذه قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر مشاكل موحدة أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم. وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة متداخلة مع بعضها البعض. وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي تحدث داخل المؤسسة أو بسبب صاحبها، في حين أنها تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المنشآت. ومن خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة بهذا الخصوص، كان بالإمكان تلخيص أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبشكل عام في كافة أنحاء العالم:

1. كلفة رأس المال: إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة. إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.
2. التضخم: من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وهنا تتعرض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.
3. التمويل: تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثة (نقص السجل الائتماني) وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها. (التأسيس - الأولية - النمو الأولي - النمو الفعلي - الاندماج). ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين.
4. الإجراءات الحكومية: وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
5. الضرائب: يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.
6. المنافسة: المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة.
7. ندرة المواد الأولية: من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.

خامساً مصادر تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

ليس هناك من شك في أن جميع المشاريع الصناعية على مختلف مستوياتها، وسواء الجديدة منها أو القائمة، إنما تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلاً وربحاً مقبولين، وقد أصبح تطور المشاريع الصغيرة يشكل مفتاحاً مهماً لخلق فرص العمل وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة، وخصوصاً بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظاً. لا بد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءاً بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، وكذلك في حالة استعداد المشروع أو الصناعة إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية. وتحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي. ويمكن حصر مصادر هذا التمويل في المدخرات الشخصية لمالك المشروع إجمالي المدخرات العائلية، إضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية في حالة الحاجة لذلك، أو من البنوك المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين، البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الصناعي أو تمويل القطاع الزراعي، أو من مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة، وعادة ما تكون هذه المؤسسات مدعومة من قبل الحكومة والجهات الرسمية.

سادساً تجارب بعض الدول في مجال ضمان مخاطر القروض الصغيرة:

يوجد في العالم أكثر من (70) برنامجاً لضمان مخاطر القروض في كل من الدول الصناعية والنامية، وقد مضى على بعضها أكثر من (0) عاماً/ بينما باشر بعضها الآخر عمله منذ فترة زمنية قصيرة لا تزيد على عدة سنوات. وفيما يلي عرض موجز لعدد من التجارب الدولية في هذا المجال:

1- التجربة الأمريكية:

يمارس هذا البرنامج عمله في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال (Small Business Administration (SBA، الذي تم إنشاؤه عام 1953، أي أن عمر التجربة الأمريكية حوالي 46 عاماً. ويعمل برنامج ضمان القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاعتماد على المعايير الثلاثة التالية:

أ. حجم المنشآت : يركز هذا المعيار على عدد من الجوانب أهمها عدد العمال في المشروع والعوائد السنوية للمنشأة، ويمكن تحديد المنشآت وفقاً لهذا المعيار بما يلي: • الصناعات التي توظف أقل من 500 عاملاً. المنشآت التي يبلغ مجموع مبيعاتها السنوية بالتجزئة أقل من 5 ملايين دولار. • المنشآت التي تقدم خدمات سنوية بقيمة أقل من 5 ملايين دولار. • منشآت البيع بالجملة على أن يقل عدد العاملين فيها عن 100 عاملاً. • لتنفيذ اتفاقيات البناء التي تقل عن 17 مليون دولار سنوياً. • التجارة الخاصة التي يبلغ مجموع مبيعاتها السنوية أقل من 7 ملايين دولار. • المزارع والمنشآت الزراعية التي تقل مبيعاتها السنوية عن 500 ألف دولار.

ب. طبيعة المنشأة: تعتبر جميع المنشآت مستهدفة من قبل (SBA)، باستثناء تلك التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح، وتلك التي تفتقر إلى الصفة القانونية في ممارستها لأي نوع من النشاطات، وللمضاربات في البورصات والأسواق المالية، ولتمويل المؤسسات المالية المختلفة.

ج. استخدام التمويل: عادة ما تستخدم القروض المضمونة من قبل (SBA) لإنشاء وإقامة المشروعات المتنوعة، غير أن القروض التي تحصل عليها المشروعات القائمة عادة ما يكون استخدامها لأحد الأغراض التالية: • شراء مواد أولية أو موجودات. • شراء الأثاث والتجهيزات المختلفة. • شراء أرض لإقامة بناء عليها أو للبناء. • إجراء التحسينات والتطويرات. • لتمويل احتياجات رأس المال وإعادة تمويل الديون المتحققة. أما نسبة الضمان المقدمة من قبل هذا البرنامج، فهي عادةً 90% من قيمة القرض، على أن لا تزيد قيمته على 500 ألف دولار. علماً بأن رسوم الضمان التي يتقاضاها البرنامج تختلف حسب مراحل تنفيذ القرض، إذ يتم تقاضي 1% رسوماً أولية عند سحب القرض (وهي طبعاً من قيمة القرض)، وبعد ذلك يتم الحصول على ما نسبته 0.5% - 2.25% من قيمة القرض إذا كانت مدته تقل عن 7 سنوات، أو يتم الحصول على ما نسبته 2.75% للقرض الذي تزيد مدته على ذلك. وتتمثل مصادر الأموال لهذا البرنامج بالإضافة إلى إيراداته من عملياته التشغيلية والاستثمارية المختلفة، في السماح للبنوك التجارية بخصم جزء من القروض المضمونة في السوق النقدي الثانوي، أي أن باستطاعة البنوك بيع طلبات القروض في الأسواق الثانوية مثلها مثل السندات المالية المكفولة من الحكومة، وبناءً على ذلك يتم توفير مصادر تمويلية وأموال إضافية يتم توجيهها لمنح المزيد من القروض.

2 - التجربة الاندونيسية :

تم إنشاء المؤسسة العامة لتأمين التمويل والائتمان في اندونيسيا عام 1971 بقرار ومساهمة حكومية، وذلك للعمل على تغطية المخاطر المؤدية لتعثر القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والكبيرة على حد سواء. ومن خلال بنك اندونيسيا تم إنشاء وحدة لتوفير التمويل والائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال تمويل رأس المال العامل فقط، على أن تبلغ نسبة الضمان 75% من قيمة القرض الذي تبلغ قيمته تقريباً 15 ألف دولار. وتبلغ نسبة الضمان، 3% من قيمة القرض تدفع لمرة واحدة للقروض التي تتراوح مدتها من 3-5 سنوات، و1% للقروض التي تقل مدتها عن سنة واحدة.